أهالي نابلس يتمسكون بمشروع الكهرباء ويرفضون مخطط تصفيته

احدثت التصريحات التي ادلى بها "حبر هنو" رئيس لجنة بلدية نابلس المعين، الى وسائل الاعلام الاسرائيلية حول مشروع كهرباء المدينة ردود فعل واسعة بين المواطنين.

"وكان هنو" قد القى في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي مسؤولية الارتفاع الحدوثي في اسعار الكهرباء على "مشروع كهرباء بلدية نابلس"!! لتبرر بذلك ان "لا جدوى اقتصادية من هذا المشروع"!! واقترح تسليم المشروع الى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية حتى تقوم بأعمال الصيانة.

هذا وقد اعرب اهالي مدينة نابلس عن قلقهم الشديد ازاء هذه التصريحات. ليس فقط لان اسعار الكهرباء في نابلس حسب فاتورة الرئيس المعين تزيد بثلاثة اضعاف عما هي عليه الاسعار في شركة كهرباء القدس، وانما، وهذا هو الاخطر لانهم شعروا بان هناك رائحة مصادرة جديدة، تتهدد مشروع كهرباء المدينة الذي يستفيد من خدماته "٣٥٠" الف مواطن من نابلس وقضائها.

لقد ارتفعت اسعار الكهرباء خلال الثلاثة اشهر الاخيرة من العام الفائت بنسبة ١١١٫٥ بالمئة. ورغم ذلك نشر اعلان عن بلدية نابلس المعينة مؤخرا يشير الى زيادة جديدة يصبح بموجبها سعر الكيلو واط (١٨) شيكل ويسري مفعول الزيادة ابتداء من ٨٤/١/١ لكن المواطنين فوجئوا بان سريان الارتفاع قد تم باثر رجعي شمل شهري تشرين ثاني وكانون أول!!

(انظر صورة فاتورة الكهرباء المرفقة)

الى المهندس عدنان الدرهلي مدير محطة كهرباء بلدية نابلس وقال:

"... ان حبر هنو يتجاهل ان هناك ثلاثة عناصر تتعلق بكلفة الانتاج وهي:

١. استهلاك المحروقات
٢. استهلاك الزيوت
٣. استهلاك قطع الغيار واعمال الصيانة.

وتتوزع الكلفة على اربعة جهات تستهلك الكهرباء هي:

المواطن العادي بالاضافة الى ١٠ محطات لضخ المياه تستهلك من ٢٥ – ٣٠ بالمئة من مجموع الطاقة الكهربية وعملية انارة الشوارع اضافة الى المساجد والكنائس والجامعة والمدارس وغيرها من الجمعيات الخيرية.

ان تجاهل هذه القطاعات المستهلكة للطاقة يعني القاء عبء الاستهلاك على كاهل المواطنين وذلك لسبب بسيط هو ان تغطية نفقات الاستهلاك في هذه القطاعات يقع عادة على عاتق السلطة او الدولة. ولكن وفي الظروف الراهنة يتحملها المواطنون. ورغم ذلك فان حساباتنا لمستوى الحد الادنى لكلفة الكيلوواط الواحد لا تزيد عن ٩ – ١٠ شيكل."

الحاجة الى الصيانة الشاملة

واستلمنا الى السؤال حول ما هو المقصود بالاهمال المتعمد من جانب بلدية نابلس المعينة. منذ متى حدث وكيف حدث وما هي آثاره؟؟

واجاب المهندس الدرهلي: "حدث هذا الاهمال المتعمد منذ حوالي سنتين. اي بعد الاطاحة بالمجلس البلدي المنتخب. ومنذ ذلك الحين ونحن نعاني من عجز في القدرة المشتركة وفي عدم توفير قطع الغيار وفي حرية العمل. ولم تزل بامس الحاجة لاعمال صيانة شاملة. فحتى الان اشتغلت المولدات الثلاثة الجديدة ١٥ الف ساعة عمل فعلية.

وحسب برنامج الصيانة الذي وضعته شركة "م.ا.ن" فان الصيانة يجب ان تبدأ بعد تشغيل ٥٠٠ ساعة عمل. فكيف يتصورون وضع المولدات الثلاثة بدون عمل صيانة حقيقية وشاملة طيلة فترة العمل السابقة!؟

هذا شكل للاهمال المتعمد.

وهناك شكل آخر هو التوزيع العشوائي للطاقة الكهربائية. فقد سمح باتصال التيار الكهربائي لشركات جديدة، من مناشير حجر، كسارات، ومحاجر خارج حدود البلدية. من دون ان يتوفر لهؤلاء المستهلكين الصناعيين الجدد اي طاقة اضافية. مما يعني ان استهلاكهم سيكون على حساب طاقة المشروع العامة".

وسألنا عما يراد من وراء ذلك وقال السيد الدرهلي "برأيي ان الهدف هو تدمير المشروع. وبدلا من تحقيق ذلك مرة واحدة تجري العمل على تحقيقه بالتقسيط. فهو (اي هنو) يريد ان يحبر الاهالي على الاستنتاج: اما ان ترضوا بضم محطة الكهرباء الى الشركة القطرية واما تتقبلوا هذا الارتفاع المجنون الذي ليس له حدود!!"

والتقينا مهندس الصيانة الميكانيكية. وطلبنا منه ان يفسر لنا كيف يتم التعمد في عرقلة اعمال الصيانة لمحطة الكهرباء. واجابنا:

"اننا نشغل المحطة. يكون هناك احتياجات يومية لقطع غيار صغيرة. ونطلب من رئيس البلدية بدائل لها. ولكنه لا يتجاوب. مما يضطرنا الى اعادة تطبيقها. بينما في السابق كان المجلس البلدي المنتخب يعمل على ايصالها لنا ويوفرها بالسرعة الممكنة. ومن ناحية اخرى فنحن نتزود الان باردأ انواع المحروقات الموجودة في السوق وهو الماروت وهذا الماروت له كفاءة عالية من شأنها ان تضر بالمولدات على المدى البعيد. والماروت يضر بعمليات: التكرير والغرز والسحب لدرجة حرارة عالية اضافة الى عملية التبريد والتبخير مما يجعل العملية جميعها تمر بكفاءة عالية مما يؤثر قطعا على البحاثات والصابات والتلوثات وبالتالي على قاعلية وجودة المولدات الاساسية".

وكيف (تحولون) المولدات. واتم تعتمدون الى قطع الغيار الجديدة؟ رد مهندس الصيانة: "انا نتعامل مع القصد باعتبارها قصد سياسية. ومحطة الكهرباء هي انجاز وطني. ونعرف مغزى هجوم هنو على المحطة بمثابة "عدم الجدوى الاقتصادية". ونحن من واجبنا الوطني اولا ان نسهر على هذه المحطة.... انا نعمل ما في وسعنا لتكشف الزيادة الداخلية والسهر... الخ."

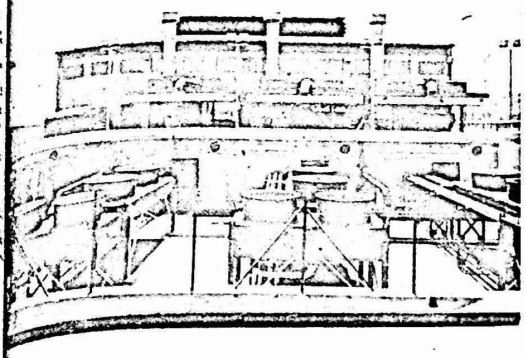

وعلمنا ان هناك الغاء متعمدا لمجيء خبير شركة (M.A.N) لتجري الفحوصات الشاملة. وكان المجلس البلدي المنتخب قد استدعى الخبير "ويلدر" الذي اجرى فحوصات شاملة... ووضع توصيات فنية كانت مطلوبة للمحطة والان وبعد انتهاء سنتين من تشغيل الوحدة المولدة الاولى. وبعد ان اشتغلت الوحدات المولدة الثلاث (١٥) الف ساعة عمل فعلية.. تكون الحاجة الى فحص فني شامل ضرورية اكثر فاكثر!

وعن نتائج هذه الاهمالات المتعمدة، كما تسمى لنا بقول مهندس الصيانة: "سيكون لهذا الاهمال تأثيرات مدمرة على المدى البعيد، بل وحتى على المدى القريب...."

لقد دار النقاش حتى الان حول الكلفة الحقيقية للكيلو واط كهرباء. والاهمالات القيمة. اي على قاعدة اقتصادية وتكنيكية. لكن ماذا عن الجانب السياسي؟!

اجابنا على هذا التساؤل مهندس اخر يعمل في قسم الكهرباء: "علينا ان نعرف ان الطاقة هي مشكلة سياسية حلها احيانا حتى على الدول الصناعية المتقدمة. فكيف على امكانيات مجلس بلدي يعيش مع مواطنين في ظروف احتلال؟؟

ان السبب الجوهري وراء هذه الازمة هو غياب سلطة تحمي المشروع وتراقبه وتسهر على سيره وتبرز هذا من خلال الاطاحة بالمجلس البلدي المنتخب. وما نبع عنه حتى الان يعود لذلك. ان غياب السلطة يجعل المشروع كله معرضا للخطر! واي مشروع اقتصادي حتى يكون له جدوى اقتصادية يتطلب حماية... فقد شركة الكهرباء القطرية انها تتلقى مساعدات وتسهيلات من الحكومة تصل احيانا الى ٥٠ بالمئة. تصور ماذا يمكن ان يحصل في اسرائيل لو جرت قطع غيار للشركة القطرية لمدة يومين!؟ فكيف يكون وضعنا اذا ما علمنا ان الحكم العسكري احتجز لنا قطع غيار ضرورية لشهرين في مساء حينا؟!"

وليس مشروع الكهرباء وحده يعاني من الاهمال المتعمد. فقد علمنا ايضا ان هناك مضايقات مستمرة على العاملين في المشروع آخرها هو حرمان ٦ من العاملين من سيارتهم مدير المحطة. من التيار الكهربائي لعدة اسبوع. وفي المحطة يبلغ عددهم ٢٠٠ بين مهندس وفني وعامل. وكل دستهم انهم يحاولون، قدر امكانياتهم، البسطة، حماية المشروع وصيانته على طريقتهم. وقال لنا السيد "ابو سامر" وهو احد العمال الذين امضى من عمره ٢٥ عاما وهو يعمل في محطة الكهرباء: "ان عمري من عمر المحطة. لقد اصبحت جزءا مني مثلما اصبحت جزءا منها. اذا ضيعها لشركة غريبة. فكأنهم يبترون جزءا من جسمي. وهذا يعني موتي. ولن نمر ذلك".

من مشروع روتنبرغ حتى مشروع "القطرية"

وهذا سيكون حال اهالي مدينة نابلس وقضائها. بعدما يعرفون ان ما يشيره رئيس البلدية المعين ما هو الا دخان لذر الرماد في العيون" من اجل التعتيم على الحاق مشروع الكهرباء بالشركة القطرية او تحت احسن الظروف من اجل "حبر" "الاهالي" في حالة البلد" لنفس الهدف.

ولكن يبدو ان رئيس البلدية المعين نسي ان شركة روتنبرغ للكهرباء، وهي شركة صهيونية، تقدمت عرضا من مطلع هذا القرن لاهالي نابلس لتستحوذ عليها ورفضوا عرضها بابائه. ولن يكون ما يريده رئيس البلدية المعين افضل من سلفه روتنبرغ قبل حوالي مائة عام.

بلدية نابلس - مصلحة الكهرباء

رقم ٨٣١٥٧

المطلوب من السيد ..... المحترم

العنوان ..... نوع الاستهلاك انارة / صناعة

استهلاك الكهرباء لشهري ... رقم الاتفاقية ...

قراءة العداد	الكمية المستهلكة ك.و.س	السعر شاكل	القيمة شاكل	القيمة اغ
/ / ١٩٨ الرقم الحالي				
/ / ١٩٨ الرقم السابق		١٨		
الاستهلاك				
يرجى دفع المبلغ خلال عشرة ايام وفي حالة التخلف عن الدفع يفصل التيار دون انذار ولايعاد الا بعد دفع رسم الاعادة وفرق التأمين.		تكلفة الحد الادنى رسم العداد		٢ ٠٠
المجموع				
التاريخ / / ١٩٨	عن مدير مصلحة الكهرباء			

هيئة ادارية جديدة

جرت يوم الخميس الماضي انتخابات الهيئة الادارية للاتحاد العمال العاملة في الحلة وقد فازت سبع قوائم بالتزكية.

المكسر

ضمن نشاطات لجنة العمال العاملة في حقل المكسر تم خلال الاسبوع الماضي تنظيم محاضرة للعمال حول سرطان الثدي.

كما جرت يوم الجمعة الماضية انتخابات الهيئة الادارية لنقابة حسب فاز بخمس من اصل سبعة.

ووصف السيد سام الشكعة رئيس بلدية نابلس لمندوبنا هذه التلميحات والاجراءات بانها "توضح مخططهم للاستيلاء على مشروع الكهرباء".

كما تصدى العاملون في محطة كهرباء نابلس لتصريحات "حبر هنو" للتلفزيون الاسرائيلي في بيان نشر في الصحف المحلية.

وابرزت هذه التطورات عدد تساؤلات حول الكلفة الحقيقية للكيلو واط الواحد من الكهرباء، وما اذا كان بالامكان تقليصها. وايضا هل رفع اسعار الكهرباء متعمد ام لا؟

مع مديرية مصلحة الكهرباء

وتوجه مراسلنا بهذه الاسئلة